

شدد رئيس مجلس إدارة جمعية الدسة وبنيد القار التعاونية م. مشعل المخانجي على ان أداء النجاح يقفون حجر عثرة في وجه تحقيق الإنجازات وتطوير العمل التعاوني، وهم لا يكونون من تصيد القرارات ويحاولون جعلها عثرات وأخطاء في محاولات جادة ومستمتية منهم لتغيير الحقائق وتبديل الوقائع. وقال المخانجي: إن الإنجازات التي حققناها واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، والقرارات التي اتخذناها سليمة وقانونية ولا غبار عليها، مؤكدا أنه لا يوجد لدى مجلس الإدارة أي نية سوء بأحد، ولا يمكن بأي حال من الأحوال شق النسيج الاجتماعي أو ضرب الوحدة الوطنية التي عززتها الأخوة والمحبة على مدى مئات السنين على أرض الكويت الطيبة. وفند المخانجي في لقاء خاص مع «الانباء» جميع ما تم تداوله عن استهداف بعض الموظفين وإنهاء عقود عملهم في جمعية الدسة وبنيد القار، مؤكدا أن كل ما قيل عار عن الصحة، موضحاً أن كل ما يتم الترويج له يتكسر على صخرة الإنجازات التي حققناها حيث، سدنا كامل مستحقات أملاك الدولة، ومعالجة جميع التحفظات، وتحصيل الإيرادات المتنوعة التي كانت متوقفة، وفيما يلي تفاصيل اللقاء.

حوار: محمد راتب

رئيس مجلس إدارة جمعية الدسة وبنيد القار أكد أن إنهاء عقود 16 موظفاً في التعاونية لم يستهدف طائفة بعينها.. وأن الإجراءات سليمة وقانونية منه في المئة

مشعل المخانجي لـ «الانباء»: 9,484 ملايين دينار مبيعاتنا في 2012 والزيادة المحققة بلغت 1,100 مليون دينار



رئيس مجلس إدارة جمعية الدسة وبنيد القار التعاونية م. مشعل المخانجي (ماتى عبد الله)

وجهت لكم بعض الاتهامات بإنهاء عمل 16 موظفاً من طائفة معينة، فما حقيقة هذه الاتهامات؟

● سنعنا يمثل هذه قمنا بإنهاء عمل 16 موظفاً من الجنسيات الأفغانية والبنغاليّة والمصرية والهنديّة والإيرانية وهناك من كانوا من البدون، ويجب ان نشير هنا إلى أننا لم نقم بإنهاء عمل أي موظف كويتي، ولم نستهدف أي طائفة بعينها، فمن تم إنهاء عملهم كانوا من جميع الانتماءات الدينية، ما بنفي المزاعم التي وجهت إلينا بأننا نستهدف طائفة بعينها، فهذا غير صحيح والهدف منه كما يبدو تحريض المساهمين على مجلس الإدارة، وخلق حالة من البلبلة والشكوك وزعزعة الثقة المتبادلة، واقتراء أكاذيب لا أصل لها من الصحة تهدم ولا تبني وتؤثر في اللحمة الوطنية. ولعل من أطلق هذه الأقاويل أراد المجلس السابقة وليس المجلس الحالي، حيث قامت تلك المجالس بإنهاء عمل عدد كبير من العمالة من فئة واحدة فقط، وللأسف كانت هذه الفئة من رواد العمل التعاوني، وهذا الأمر ليس في مصلحة أحد.

نحجنا في تنظيم رحلتين للعمرة والشاليهات بدعم من الشركات دون أن تدفع الجمعية فلساً واحداً



أعمال قانونية لكنهم يتهمونكم بأن ما قمتم به ليس قانونياً؟

● نحن لا نرغب في إغلاق أي باب من أبواب الرزق، ولكننا تليقنا كتابا من الشؤون يفيد بضرورة إنهاء عمل 16 موظفاً، إضافة إلى تعليمات من مكتب التدقيق في العام 2011، حيث لم تكن الرواتب المدفوعة تتناسب مع حجم المبيعات المحققة، ولذا كان لابد من إيجاد توازن لسد الخلل.

ساد المستحقات

هنالك أقاويل أخرى بأن من تم إنهاء عملهم خرجوا من الجمعية من دون أي مستحقات، فهل هذا اتهام أم فيه شيء من الحقيقة؟

● اعتقد أن إنهاء عقود هذه العمالة يجب الا يأخذ أكثر من حقه، لكن ربما إعلامياً هناك ايد تعيث وتريد أن تحقق مآرب خاصة، ولذلك أقول إن غالبية من تم إنهاء خدماتهم تجاوزت أعمارهم الستين سنة وبعضهم وصل إلى الثمانين، وقد تم منحهم فترة إنذار وإعطائهم جميع مستحقاتهم بطريقة قانونية.

ولكن هناك من يقول إنكم قمتم بتعيينات، فكيف توافق بين كلامك بضرورة تقليص بند الرواتب وقيامكم بتعيين بعض الأشخاص؟

● هذا الكلام صحيح مائة في المائة، ولا يخالف على الإطلاق توجيهات الشؤون ومكتب التدقيق، فالتوجيهات كانت بضرورة تقليص بند الرواتب، وما قمنا به هو الاستغناء عن عمالة سقف رواتبها مرتفعة بعمالة منخفضة الأجر، قد تصل إلى نصف راتب العمالة التي تم الاستغناء عنها، مع مراعاة تقليل العدد حسب توجيهات الوزارة، ناهيك عن موضوع السن التي قاربت الثمانين عاماً لدى بعض من

اللقاء على عاتق مجلس الإدارة. فوجدنا أيضاً بوجود عدد كبير من العمالة تقوم بدق الكسرت مرتين يومياً وهي خارج العمل وليس لها أي وجود في واقع الجمعية، ويتم صرف رواتب لها من أموال المساهمين، فهذا الأمر فيه خيانة واضحة للأمانة وتضييع لها.

ماذا فعلتم لتدارك الأوضاع التي واجهتم؟

● لقد قمنا بوضع خطة محكمة لسداد الالتزامات وتحقيق نسبة عالية من المبيعات، فتم إطلاق مجموعة متنوعة من المهرجانات التسويقية وطرح عروض تقدمت بها مجموعة من كبرى الشركات، لاستقطاب المستهلكين من كل حذب وصوب، وقد نجحنا في هذا الأمر، واستطعنا في العام 2012 أن نوصل المبيعات إلى 9,484 ملايين دينار بزيادة 1,100 مليون دينار عن العام 2011.

تحسين المركز المالي

يفهم من كلامكم أن هناك طفرة حققتموها في الإيرادات وفي المركز المالي ككل؟

● نعم، فبمما يتعلق بالإيرادات المحققة خلال العام 2012 فقد بلغت 1,750 مليون دينار، بزيادة 420 ألفاً عن العام 2011، كما استطعنا بفضل زيادة نسبة المبيعات رفع نسبة الأرباح وزايتها عن العام 2011 بحوالي 243,600 ألف



م. مشعل المخانجي خلال الحوار مع الزميل محمد راتب

دينار، إلا أنه تم حجز هذا المبلغ لصالح «الإنشاءات» وذلك وفقاً لتوجيهات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وهذا هو السبب في عدم توزيع الأرباح هذه السنة.

ألا تعتقد أن هذا الأمر سبب شرخاً في علاقتكم مع المساهمين، وكيف بررت ذلك؟

● لا، على الإطلاق والإمر ليس بحاجة إلى تبرير، فنحن على تواصل دائم مع المساهمين الكرام، وقد تم إبلاغهم بالأسباب وتوضيح عدم توزيع الأرباح في التقريرين المالي والإداري. نحن نعمل في الشمس، ومساهمونا يعلمون جيداً الوضع المالي والإداري في السابق والتركبة الثقيلة التي حملنا عيناها، وهم يقدرون الجهود التي نبذلها إدارياً وتسيوياً لسد الخلل والعجز.

ماذا قلتم للمساهمين؟

● أخبرنا المساهمين بالحقيقة، وبأننا قمنا بسداد الكثير من الالتزامات التي كانت مترتبة على المجلس السابق، فعلى سبيل المثال قمنا بسداد 76 ألف دينار للماء والكهراء وأهنيها ملف أملاك الدولة بسداد 430 ألف دينار كانت متركمة على المجالس السابقة.

الإجراءات الإدارية

بجديتكم عن الإجراءات الإدارية ما الذي قمتم به لسد الخلل وتحسين الواقع؟

● عملنا في البداية على تخفيض المصروفات من خلال اتباع سياسة ترشيديه في جميع بنود المصروفات، ونجحتنا في تقليصها حوالي 310 آلاف دينار، حيث تحملنا زيادة في الإيرادات وصلت إلى 166 ألف دينار عن العام 2011. إضافة إلى ذلك قمنا بضبط عملية الحضور والانصراف قدر الإمكان وطالبنا الموظفين بتقديم الإنتاجية في العمل لإفادة الجمعية والحيلولة دون صرف أي فلس في غير محله، وعليها فقد تقدم العديسون باستقلالهم بسبب عدم التزامهم بالودام، كما حرصنا على تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع دون استثناء.

تجديد 22 ترخيصاً لو انتقلنا إلى الجانب الإنشائي كيف تعاملتم مع التراخيص الموجودة لديكم؟

● يؤسفني أن أقول إنه كان هناك بعض التراخيص لانقطاع استثنائية لم تجدد منذ أكثر من 3 سنوات قمنا بتجديدها وهي حوالي 22 ترخيصاً، وهذا الأمر بالطبع هو ما أسهم في تأخير الإنجازات، إضافة إلى الإهمال المتعمد في تجديد تراخيص المستثمرين ما أدى إلى استياء الكثيرين منهم وعدم رغبتهم في الاستمرار في العمل وتقديم الخدمات للمساهمين والمستهلكين. وكان للمعاملات دور سببي في إفساد واقع العمل التعاوني، حيث لم تكن هناك ملاحقة قانونية لمن لا يقومون بسداد الالتزامات وعلى العكس تمت محاباتهم على حساب المصلحة العامة، ما تسبب في خسائر وعدم تحصيل إيرادات جيدة. ونحمد الله أن مجلس الإدارة الحالي احتوى هذا الخلل المالي

وقام بتحصيل الإيجارات المستحقة على المستثمرين من دون استثناء، وقمنا بتحويل العديد منهم إلى الجهات القانونية ليأخذ الأمر مجراه القانوني، وهذا ما عزز الإيرادات وأسهم في تقوية المركز المالي للجمعية.

استعادة ثقة المساهمين

هل واجهتم صعوبات في استعادة ثقة المساهمين والشركات؟

● كانت هناك الكثير من الصعوبات التي واجهناها في التعامل مع الشركات، ولكننا قمنا بإجراءات لكسب الثقة من جديد وهو ما ساهم في خفض مستحقات الموردين على الجمعية بمبلغ 263 ألف دينار، وعملنا على إطلاق نظام جديد لتسديد القيمة الفعلية للموردين مع جدولة المستحقات الفائتة بسبب أخطاء الإدارة السابقة، إلى جانب مطابقة الأرصدة ما بين الجمعية والشركات أولاً بأول. وهذه السياسة ساهمت في عودة الشركات لرغوف جمعية الدسة وبنيد القار بعد نزوح وعزوف غير مسبوقة، كما عادت ثقة المساهمين بجمعيتهم بعد عودة الأوصاف وتنظيم الأسعار وضبطها، فالحال في السابق كان سيئاً للغاية، حيث كانت الجمعية كما يقال خاوية على عروشها. لقد حاولنا توفير 790 ألف الأوصاف التي كانت غير موجودة، وتسعى بالتعاون مع شركائنا إلى النجاح في سد النقص وتوفير جميع الأوصاف لتكون في أي متناول المستهلك في أي وقت شاء.

هل ترى أن استعادة الثقة تقف عند هذا الحد فحسب؟

● استعادة ثقة المساهمين والشركات كلمة كبيرة للغاية، وهي مهمة في نجاح عمل أي مجلس إدارة، فمجلس الإدارة الناجح هو الذي يستطيع توفير السلع بأسعار مناسبة لجميع المستهلكين، ويقوم بتخصيص بعض المهرجانات التسويقيّة والعروض للمساهمين الكرام. وهذا الأمر كان محط اهتمامنا، فقد أطلقنا العديد من المهرجانات التسويقية التي كانت هدية لرواد الجمعية وعملنا على تخفيض الأسعار فيها بالاتفاق مع الشركات الكبرى. ولا يخفى على أحد أن الشركات لا يمكن أن تورد للجمعيات من دون أن تحصل على مستحقاتها لتشتري بضائع أخرى، فهذا الأمر كان من صلب اهتماماتنا وهو ما دفع الشركات للوقوف معنا ومساعدتنا للهبوض من جديد.

باعتقادك هل استطعتم تحقيق الأهداف المرجوة من المهرجانات التسويقية؟

● الهدف الأول من إطلاق أي مهرجان هو الوقوف إلى جانب المستهلك وتوفير السلعة له بسعر مناسب ومنخفض، إضافة إلى تحريك عجلة المبيعات وزيادتها، وهذا الأمر تحقق لدينا واستطعنا من خلال المهرجانات التي أطلقناها أن نعزز وجودنا في المنطقة وأن نعيد الأوصاف إلى الرفوف ونسدد للشركات أولاً بأول.

الأنشطة الاستثمارية

هل طرحتم أنشطة استثمارية جديدة؟

● تم خلال الفترة السابقة افتتاح فروع جديدة، وهي تقدم خدماتها للمساهمين الكرام وبنساء المنطقة الأفاضل الذين يستحقون منا كل احترام وتقدير، وهذه الفروع ستكون دعامة حقيقية لأعمال مجلس الإدارة الذي يهدف إلى كسر أرقام 2012 والوصول إلى أرقام عالية جداً وتوزيع أعلى نسبة من الأرباح على المساهمين الكرام. وأول مرة على مستوى الجمعيات التعاونية تنفرد جمعية الدسة وبنيد القار بافتتاح فرعي المكتبة ولوازم العائلة في الميزانين على مدار 24 ساعة، كما عملنا على نقل أقسام الأواني المنزلية والسلع الاستهلاكية وركن الأطفال بالكامل إلى الميزانين، وكان الهدف من هذا التحرك تنشيط حركة البيع في الميزانين.

«الشؤون» ومكتب التدقيق طالبا بتخفيض المصروفات العامة وخاصة الرواتب لتتناسب مع المبيعات

بعض من تم إنهاء خدماتهم قاربت أعمارهم الثمانين عاماً وتم منحهم فترة إنذار وأعطيناهم جميع مستحقاتهم

تجدد أكثر من 22 ترخيصاً لهم تجدد منذ 5 سنوات واستقطاب الشركات وسداد التزامات على الجمعية

أويد قائمة التعاون.. وأعضاؤها من الكفاءات ويحملون فكراً تنموياً

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية الدسة وبنيد القار التعاونية م. مشعل المخانجي وقوفه وتأييده لقائمة التعاون التي ستخوض الانتخابات المقبلة، وهي تضم كلا من يوسف الزايد وأحمد الشيخ مساعد وعبدالله الدرعاوي. وقال إن هذه القائمة تضم أشخاصاً كفاه يحملون فكراً تنموياً، وتتمنياً وأنامل من المساهمين الكرام أن يمنحهم الفرصة ليقدموا ما لديهم من أجنحة تخدم الجمعية وتزيد في ريادةها وتعزز من دورها الاجتماعي في المنطقة، وقد خرجت شخصياً من رحم هذه القائمة، واستطعنا أن نقدم شيئاً نفخر به في المستقبل.

هل يعني هذا أن هذه السنة هي الأخيرة في عمك التعاوني وأنه لا نية لديك لخوض الانتخابات المقبلة؟

● نعم، ليس هناك أي نية للترشح في المجلس المقبل، وأعتقد أن العمل التعاوني هو عمل تطوعي صرف يحتاج إلى تفرغ تام لإنجاح العمل وتقديم الأفضل للجمعية والمساهمين، وهذا ما دفعني إلى أخذ مثل هذا القرار واتاحة الفرصة للتنوع في الخبرات، والاستفادة من طاقات الشباب وعدم الاحتكار، وقد انطلقنا في البداية من قائمة التعاون أملاً في استمرار مسيرتها الطيبة والنائفة والتي من مبادئها عدم الاحتكار، وأقول لجميع الإخوة في المنطقة: إن هذه المنافسة شريفة بعيدة عن ترويج الإشاعات وما يسيء إلى الوحدة الوطنية.